جـــامعة الفـــيوم
Fayoum University
كلية دار العلوم

**اسم الطالب:** عبد الله رجب عبد الله فرج **الدرجة:** دكتوراه

**عنوان الرسالة:** تقييد المطلق وأثره في الخلاف الفقهي تطبيقًا على أحاديث الكتب التسعة دراسة أصولية فقهية

**المشرفون:** ١- أ.د/ محسن محمد أحمد علي ٢- أ.د/ وجيه عبد القادر شعبان الشيمي

**قسم:** الشريعة الإسلامية **تاريخ منح الدرجة من مجلس الكلية:** / /

---

## ملخص الرسالة

تناولت البحث بعنوان: **تقييد المطلق وأثره في الخلاف الفقهي تطبيقًا على أحاديث الكتب التسعة – دراسة أصولية فقهية** ". وقد كان هدفي من دراسة هذا الموضوع محاولة الربط بين الفقه الإسلامي وأصوله من خلال السنة النبوية الشريفة، وذلك ببيان أثر تقييد المطلق في اختلاف الفقهاء في الكثير من الفروع الفقهية، وذلك بالتطبيق على أحاديث الكتب التسعة. ومن ثمَّ جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة. **أمَّا المقدمة:** فبينت فيها أهمية هذا الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطة البحث. **أمَّا التمهيد:** فعرفت فيه المطلق والمقيد لغة واصطلاحا، ثمَّ بينت الفرق بين المطلق والعام، ثم وضحت فيه المقصود بتقييد المطلق، ثم حالات حمل المطلق على المقيد، وشروط حمل المطلق على المقيد، وتعدد القيود المتعارضة، ومقيدات المطلق، ثم بينت الفرق بين تقييد المطلق، وتخصيص العام، وبيان المجمل. **أمَّا الباب الأول: فجاء بعنوان: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في العبادات**، وقد تناولته في خمسة فصول على النحو التالي: الفصل الأول: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الطهارة، وقد جاء في خمسة مباحث، هي: [في الماء– في النجاسات– في الوضوء– في المسح على الخفين– في الغسل]، والفصل الثاني: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الصلاة، وقد جاء في أربعة مباحث، هي: [صفة الصلاة– الإمامة في الصلاة– شروط الصلاة– صفة صلاة الكسوف]، والفصل الثالث: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الزكاة، وقد جاء في ثلاثة مباحث، هي : [زكاة الإبل والغنم– تعجيل الزكاة – زكاة الفطر]، والفصل الرابع: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الصيام، وقد جاء في أربعة مباحث، هي: [ ثبوت هلال شهري رمضان وشوال، قضاء الصيام، الصوم المنهي عنه، في ليلة القدر]. الفصل الخامس: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الحج، وقد جاء في ثلاثة مباحث، هي: [النيابة في الحج– سفر المرأة للحج– ما يباح في الإحرام]. **أمَّا الباب الثاني: فجاء بعنوان: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في المعاملات**، وقد تناولته في فصلين: الفصل الأول: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في المعاملات المالية، وقد جاء في سبعة مباحث، هي: [في البيوع– في الربا– في الصرف– في الرهن– في الإجارة– في الشفعة– في اللقطة]. الفصل الثاني: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في المعاملات الأسرية، وقد جاء في ستة مباحث، هي: [في النكاح– في الرضاع– في الطلاق– في الحضانة– في النفقات– في العشرة الزوجية]. **أمَّا الباب الثالث: فجاء بعنوان: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الحدود والجنايات**، وقد تناولته في فصلين: الفصل الأول: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الحدود، وقد جاء في ثلاثة مباحث، هي: [في حد الخمر– في حد السرقة– في حد الزنا]. الفصل الثاني: أثر تقييد المطلق في الخلاف الفقهي في الجنايات، وقد جاء في مبحثين، وهما: [في القصاص– في الديات]. ففي الأبواب الثلاثة السابقة بفصولها ومباحثها تناولت العديد من المسائل التي تبين مدى اختلاف الفقهاء فيما بينهم بسبب تقييد المطلق مطبقًا على بعض أحاديث الكتب التسعة.

**أمَّا الخاتمة:** فتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، ومن أهم تلك النتائج أن لتقييد المطلق أثرًا بالغًا في اختلاف الفقهاء في الكثير من المسائل الفقهية.

---

**الملخص لا يتعدى ٥٠٠ كلمة**